

Distr.: General
29 March 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إليَّ أن أقدّم كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذها، وأن أركّز على التقدم المحرز في المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (انظر S/2015/364 و S/2015/364/Add.1) وعلى الجهود التي تبذلها البعثة من أجل دعم هذا الاتفاق.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

٢ – في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، بتعيين سوميفيو بوبيف مايغا رئيسا للوزراء. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، وافقت الأطراف الموقعة على جدول زمني للتعجيل بتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق قبل الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه، ولكن التقدم المحرز نحو التنفيذ ظل بطيئا. وفي الوقت نفسه، تعمل الحكومة المعينة حديثا مع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الجماعات المسلحة الموقعة، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية في جميع أنحاء البلد. وأرجئت الدورة الرابعة والعشرون للجنة متابعة الاتفاق لإتاحة الوقت للأطراف المالية لاستكمال مناقشاتهما بشأن اتفاق يبيّن بالتفصيل الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها. وأُحرز تقدم كبير نحو تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي جرى التعهد حتى الآن بتقديم ما يزيد على ٤٠٠ مليون يورو لها، بما في ذلك المبلغ الذي جمع خلال المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، الذي عقد في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير.

٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز بعض التقدم فيما يتعلق بتحقيق النقاط المرجعية التي وضعتها حكومة مالي والبعثة لرصد تنفيذ الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بالدفاع والأمن، والمسائل السياسية والمؤسسية والتدابير الإنسانية والإنمائية. وتشمل الإنجازات اعتماد القوانين المنشِئة للسلطات الإقليمية في منطقتي ميناكا وتاوديني، وإحراز تقدم في نقل الكفاءات والموارد إلى المناطق والحصول على أموال إضافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والأمن في مالي. ويتواصل العمل في صياغة





الاستراتيجية الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن. ولم يحرز أيّ تقدّم ملموس بشأن مؤشرات العدالة والمصالحة. وسجّل تقدم طفيف في مؤشرات العدالة المتعلقة بالمحاكمة في مسائل الإرهاب وأمن السجون. ويمكن الاطلاع على مصفوفة مفصلة للمعايير المرجعية على الموقع الشبكي للبعثة (https://minusma.unmissions.org/matrices).

ألف - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٤ - أقرت لجنة متابعة الاتفاق، خلال دورتها العادية المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير، جدولا زمنيا وضعته الأطراف الموقعة بدعم من البعثة للتعجيل بتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق، مع التركيز على التدابير المتصلة بما يلي: (أ) تحقيق اللامركزية، بما يشمل مواءمة القوانين المتعلقة بالسلطات الإقليمية مع أحكام الاتفاق؛ (ب) الدفاع والأمن، بما في ذلك الدوريات المختلطة، وإصلاح قطاع الأمن، وكفالة أمن الانتخابات المقبلة؛ (ج) التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأنشأت الأطراف المالية لجانا مخصصة للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق في جميع المجالات الثلاثة.

٥ - وللمرة الأولى منذ تعيين مركز كارتر كمراقب مستقل، حضر المركز دورة لجنة متابعة الاتفاق التي عقدت في ١٦ كانون الثاني/يناير وأعلن عن التزامه بدعم الاستقلالية والحياد في تنفيذ ولايته. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير، زار وفد مركز كارتر كيدال وغاو وتمبكتو، وعقد اجتماعات مع ممثلي الدولة والسلطات المؤقتة والمجتمع المدني.

التدابير السياسية والمؤسسية

٦ - في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قام الرئيس بتعيين سوميفيو بوبيف مايغا رئيسا للوزراء. وهو خامس رئيس وزراء يُعيّن أثناء ولاية الرئيس. وفي اليوم نفسه، شُكّل مجلس وزراء جديد. ويضم المجلس ٩ نساء بين أعضائه الـ ٣٦، وهو يظل بذلك مقصرا عن تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة المخصصة لتمثيل المرأة وفقا لما يقتضيه قانون ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي محاولة لتعزيز عملية تحقيق اللامركزية، أنشئت وزارتان جديدتان، هما وزارة السلطات الإقليمية ووزارة التنمية المحلية، للعمل بالتعاون مع وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية.

٧ - وتواصَل رئيس الوزراء الجديد بعد فترة وجيزة من تسميته مع الجماعات المسلحة الموقعة بهدف تنشيط تنفيذ عملية السلام ومع الأحزاب السياسية للأغلبية والمعارضة، والزعماء الدينيين والنقابات لتعزيز الحوار الاجتماعي. وفي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير، سافر إلى الجزائر لمناقشة عملية السلام والتعاون الثنائي مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورئيس الوزراء أحمد أويحيى. وفي ١١ شباط/فبراير، سافر إلى موبتي حيث أعلن عن تدابير ترمي إلى إعادة بسط سلطة الدولة وإتاحة ثمار السلام للسكان.

٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس أن حكومته ستضع قانونا للتفاهم الوطني، سيتيح العفو للأفراد الذين كانوا ضالعين في تمرد مسلح، ولكنهم لم يُتهموا بارتكاب جرائم عنيفة. وفي ٥ آذار/مارس، نشرت جماعات حقوق الإنسان رسالة مفتوحة تدعو الحكومة إلى وقف القانون مؤقتا ريثما تجرى تحقيقات محايدة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ عام ٢٠١٢. وفي ٦ آذار/مارس، استلم رئيس الوزراء مشروع قانون، ستنظر فيه الجمعية الوطنية في نيسان/أبريل.

٩ - وتُجري الحكومة حاليا مشاورات واسعة النطاق مع الجماعات المسلحة الموقعة وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن مرسوم من المقرر أن يعتمده مجلس الوزراء بشأن نقل السلطة فيما يتعلق بتقديم الخدمات وما يتصل بها من موارد مالية إلى السلطات الإقليمية. وفي حين أن هذا المرسوم سييسر عملية تحقيق اللامركزية، لا تزال السلطات المؤقتة تواجه تحديات كبيرة في المجال التقني وفيما يتعلق بالبنى التحتية واللوجستيات، ويتعين تعبئة أموال إضافية لتنفيذ خطط عملها ذات الأولوية. وفي ٩ و ١٠ شباط/فبراير في تاوديني والفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس في كيدال، قدّمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبا لممثلي السلطات المؤقتة والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني على إدارة المسائل الإدارية والمالية، وكذلك على عمليات الشراء وإدارة المشاريع.

١٠ - وتناقص عدد المسؤولين الحكوميين الذين عيّنوا لتولي مهامهم الجديدة في المناطق الشمالية والوسطى بنسبة ٦ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١ آذار/مارس، لم يكن هناك سوى ٢٢ في المائة من المسؤولين الحكوميين متواجدين في مراكز عملهم في المناطق الشمالية ومنطقة موبتي. وقد عُيّن حكام جميع المناطق الشمالية لتولي مهامهم الجديدة في مراكز عملهم باستثناء حاكم تاوديني، الذي لا يزال يعمل من تمبكتو.

١١ - ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حدث انخفاض طفيف في تعيين المسؤولين القضائيين ومسؤولي السجون لتولي مهام جديدة في شمال ووسط مالي. وفي ١٠ آذار/مارس، لم يكن قد التحق إلا ٦٩ في المائة من المسؤولين القضائيين و ٣٧ في المائة من مسؤولي السجون في المناطق الشمالية، و ٩٦ في المائة من المسؤولين القضائيين و ٩٢ في المائة من مسؤولي السجون في منطقة موبتي بمراكز عملهم لتولي الوظائف المسندة إليهم. وأدى تدهور الحالة الأمنية إلى استمرار بقاء ٦,٥ في المائة من المسؤولين المعينين في ولاية قضائية أخرى وحدوث زيادة طفيفة في معدل التغيب عن العمل وكذلك انخفاض طفيف في الأنشطة من قبيل جلسات المحاكم.

١٢ - ومن المقرر إجراء الانتخابات على مستويات المناطق والمقاطعات والبلديات في نيسان/أبريل، والانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه وآب/أغسطس والانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وفي هذا السياق، عقد ممثلي الخاص عددا من الاجتماعات مع شخصيات رئيسية في الحياة السياسية المالية، المعارضة السياسية، والمجتمع المدني والجماعات الموقعة، حثّهم فيها على ضبط النفس والحوار دعما للعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة حلقات عمل بهدف منع العنف المحتمل المتصل بالانتخابات، الذي يمكن أن ينجم عن تزايد انعدام الأمن والتوترات بين المجتمعات المحلية والحضور المحدود للدولة، والتخفيف من حدته، في باماكو، وغاو، وكيدال، وموبتي، وسيغو، وتمبكتو، استفاد منها أكثر من ٦٠٠ شخص من أصحاب المصلحة الوطنيين، كان ٤٠ في المائة منهم من النساء. ويسّرت أيضا تدريب ٧٠٣ من وسطاء الانتخابات، بمن فيهم ٢٢٥ امرأة، سيعملون بصفة أعضاء في أفرقة الوساطة المجتمعية.

تدابير الدفاع والأمن

١٣ - اتفقت الأطراف الموقعة على معايير الإدماج والحصص المخصصة للمؤسسات الأمنية الداخلية والخدمة المدنية، ولكنها لا تزال مختلفة بشأن الحصص المخصصة للقوات المسلحة المالية وبشأن رؤية طويلة الأجل لإصلاح قطاع الأمن. وسيشكل التفعيل الكامل للوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات

في كيدال وتمبكتو المرحلة الأولى في إعادة تشكيل وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الشمالية.

١٤ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، شهدت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعض التقدم مع بداية مرحلة التسجيل المسبق لتحديد جميع المقاتلين المؤهلين من الحركات الموقعة ووضع قائمة بهم من قبل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع البعثة. وفي اجتماع لجنة متابعة الاتفاق الذي عقد في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير، وافقت جميع الأطراف على إتمام التسجيل المسبق في غضون شهرين.

١٥ - وفي ٧ آذار/مارس، أقرت الجمعية الوطنية السياسة الوطنية وخطة العمل المتعلقتين بالحدود. وفي الوقت نفسه، وضعت مفوضية إصلاح قطاع الأمن خطة عملها لعام ٢٠١٨ وهي تعمل حاليا مع المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن من أجل وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن للسنوات القادمة. وتواصل البعثة تقديم المساعدة إلى المديرية العامة للسلطات الإقليمية في وضع أنظمة الشرطة الإقليمية.

١٦ - وأكملت البعثة إصلاح المعسكرين التابعين لآلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو من خلال إدخال تحسينات في البنى التحتية وتحسينات أمنية. ولئن كانت البعثة على استعداد لتقديم الدعم اللوجستي للشروع في تسيير الدوريات المختلطة في كيدال وتمبكتو، لا يزال تفعيل آلية تنسيق العمليات في كلا الموقعين معلقا بسبب الخلافات بين الجماعات المسلحة الموقعة على طرائق القيام بذلك.

١٧ - ومن أجل الحد من تجنيد الشباب المعرضين للخطر والمقاتلين غير المؤهلين للمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نفّذت البعثة ١٧ مشروعا جاريا من مشاريع الحد من العنف المجتمعي، بما في ذلك التدريب المهني وإصلاح البنى التحتية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا وتاوديني وموبتي. وأظهر تقييم للمشاريع الـ ٨٩ المنجزة في نفس المناطق أنها أثرت تأثيرا إيجابيا في المصالحة بين المجتمعات المحلية وقدّمت فوائد اجتماعية - اقتصادية مباشرة لـ ٨٢٢ ٢٣٧ من المستفيدين، من بينهم ٢٦٣ ١١٤ امرأة.

١٨ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير، نفذت البعثة عملية فوراجي في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر من أجل حماية المدنيين ومنع عودة العناصر المسلحة إلى المناطق المأهولة بالسكان. وانطوت العملية على رصد حالة حقوق الإنسان وعمليات استطلاع وتسيير دوريات وأنشطة توعية طبية وبيطرية وتفاعل مع قادة المجتمعات المحلية. ونفذت البعثة عملية فورونتو في الفترة من ٤ إلى ١٥ آذار/مارس في المنطقة الوسطى، مع التركيز على دعم تمكين وصول ركائز البعثة المتعلقة بالمدنيين إلى الأماكن النائية مثل ديورا وماسينا.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة عملية فارييه لرصد تحركات ومعدات المجموعات المسلحة وتقييدها. وكانت العملية في إطار موافقة اللجنة التقنية المعنية بالأمن على إنفاذ تدابير مراقبة إضافية فيما يتعلق بالجماعات المسلحة الموقعة من أجل ضمان امتثالها لأحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي والحد من التداول الحر للأسلحة.

باء - تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية

٢٠ - واصلت البعثة، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين، دعم الجهود التي تبذلها السلطات المالية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية إلى الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في مالي في مجالات جمع الأدلة وإدارة مسرح الجريمة وتحليل بيانات أجهزة الهاتف المتنقلة. وللمرة الأولى منذ بدء تشغيل الوحدة، قُدّم أفراد متهمون بارتكاب أفعال متصلة بالإرهاب حققت فيها الوحدة للمحاكمة أمام محكمة الاستئناف في باماكو، حيث حكم بالسجن على أربعة من المتهمين الستة الذين اعتقلوا في منطقتي موبتي وكيدال في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وبتبرئة اثنين. وتعكف الأمم المتحدة أيضا على وضع الصيغة النهائية لمشروع يهدف إلى تحسين ظروف الاحتجاز الأمنية للإرهابيين المشتبه فيهم وغيرهم من المحتجزين الشديدي الخطورة في سجن باماكو المركزي.

٢١ - وتمشيا مع مذكرة التفاهم الموقعة بين البعثة والحكومة بشأن الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة المالية، أجرت البعثة ثلاث عمليات لإجلاء المصابين والإجلاء الطبي وسيّرت دوريات منتظمة مع أفراد الدفاع والأمن. وتبادلت البعثة المعلومات مع قوات الدفاع والأمن المالية، في حدود ولايتها، وتحديدا فيما يتعلق بحماية المدنيين وأمن وسلامة الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وبدأت البعثة أيضا تنقيح مذكرة التفاهم لتشمل الجوانب التشغيلية والتقنية للدعم، بالإضافة إلى بناء القدرات.

٢٢ - وقامت البعثة والشركاء بتدريب ٢٧٩ ١ فردا، منهم ٢٠٤ نساء، من أفراد قوات الأمن المالية من موبتي وتمبكتو وغاو وباماكو، على مختلف الوحدات التدريبية في مجال ضبط الأمن وعلى احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وفي ٩ شباط/فبراير، وبفضل جهود الدعوة التي بذلتها البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، عيّن المدير العام للشرطة الوطنية ٢٦ جهة تنسيق للشؤون الجنسانية في البلد. وفي ١٦ آذار/مارس، أكملت البعثة دورة تدريبية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر دامت ثمانية أشهر ودُرّب من خلالها ١٤٧ فردا من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية على العمل كأمناء ومفتشين ومديرين لمستودعات الذخيرة والأسلحة.

٢٣ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، وقع الرئيس مرسوما يقضي بالموافقة على السياسية الوطنية وخطة العمل ذات الصلة بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، التي صيغت بدعم من البعثة ومكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. والتزمت الحكومة بتمويل ٣٣ في المائة من المشاريع ذات الأولوية لعام ٢٠١٨، في حين تستمر جهود الدعوة لتعبئة الاحتياجات التمويلية المتبقية.

٢٤ - ومنذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قامت البعثة بتدريب ٨٧ فردا من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية في مجال التخفيف من أخطار المتفجرات. وتُوفِّر الدورات الدراسية المهارات اللازمة للقوات المالية للتخطيط لعمليات التخلص من الذخائر المتفجرة وتنفيذها والبحث عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والكشف عنها بصورة فعالة.

جيم – التطورات السياسية الأخرى

٢٥ – في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، عاد رئيس مالي السابق أمادو توماني توري للمرة الأولى إلى مالي من السنغال حيث كان يعيش في المنفى منذ عام ٢٠١٢. ولقي الرئيس السابق ترحيبا في باماكو من جانب رئيس الوزراء آنذاك عبد الله إدريسا مايغا وسائر الوزراء وقادة الأحزاب السياسية. وقد صرّح علانية أنه لا يعتزم الترشح للمناصب العامة.

٢٦ – وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، وبمبادرة من البعثة، عقد وفد من نساء يمثلن الجماعات المسلحة الموقِّعة والمجتمع المدني اجتماعا مع رئيس لجنة متابعة الاتفاق والممثل السامي للرئيس المعني بعملية السلام والبعثة للدعوة إلى إشراكهن في عملية السلام. ويجري التواصل مع الأطراف الموقعة لإشراك المرأة في الآليات الداعمة لتنفيذ الاتفاق.

٢٧ – وعَقَدت اللجانُ المنشأة بين الحركات الموقّعة خلال المباحثات التي جرت في النفيس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ عدة اجتماعات لم تؤد حتى الآن إلى أي أثر ملموس في عملية السلام. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير، اجتمعت الجماعات الموقعة في أماسين بمنطقة كيدال، حيث اتفقت على تسيير دوريات مشتركة في النفيس وأغيلهوك.

٢٨ – وظل المناخ الاجتماعي هادئا طوال الفترة المشمولة بالتقرير، لأن الحكومة شجعت على إقامة حوار بنّاء مع النقابات ومنظمات المجتمع المدني، التي كان بعضها قد اعترض على الاستفتاء الدستوري.

٢٩ – وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اعتمدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي مبادئ توجيهية لتسيير أعمالها، وفقا للفقرة ٩ (د) من القرار المذكور أعلاه. وخلال المشاورات غير الرسمية الأولى للجنة، المعقودة في ٥ شباط/فبراير، قُدّم فريق الخبراء المعني بمالي إلى اللجنة. وزار الخبراء مالي في شباط/فبراير.

دال – التطورات الإقليمية

٣٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توخى عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى النهوض بتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتحديد إطارها المؤسسي. وعقب مؤتمر قمة عقده رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون في لا سيل – سان – كلو بفرنسا، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، لمناقشة طرائق تمويل القوة المشتركة، أعلن وزراء الخارجية والدفاع والتنمية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إنشاء الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية في باماكو في ٨ كانون الثاني/يناير. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ مجلس الأمن مع التقدير في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) المقترح المقدم من الاتحاد الأوروبي لتوجيه المساهمات إلى القوة عن طريق مرفق السلام في أفريقيا التابع له. وتم التأكيد على الحاجة إلى التكامل بين آليات التمويل خلال اجتماع لوزراء دفاع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استضافته فرنسا في ١٥ كانون الثاني/يناير، في حين تم التصديق على المخططات الزمنية لنشر القوة المشتركة في مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول المجموعة الخماسية الذي عقد في نيامي في ٦ شباط/فبراير والذي شهد أيضا نقل رئاسة المجموعة الخماسية من مالي إلى النيجر.

٣١ – وفي غضون ذلك، اختُتمت المفاوضات الثلاثية بشأن دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة، التي عقدت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير في نيامي وباماكو ونواكشوط، بتوقيع المجموعة الخماسية لمنطقة

الساحل والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ترتيبا تقنيا في ٢٣ شباط/فبراير على هامش المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، الذي نظمه الاتحاد الأوروبي في بروكسل. ويحدد الترتيب التقني طرائق الدعم المقدم من البعثة، التي تشمل الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين والدعم الهندسي واللوجستي، بتكلفة إجمالية تقدر بـ ٤٤ مليون يورو. وتم التعهد بتقديم ما مجموعه ٤١٤ مليون يورو دعما للقوة المشتركة، بما في ذلك التعهدات التي قُطعت خلال المؤتمر الذي عقد في بروكسل. ومن المجموع، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١٠ ملايين يورو من خلال اتفاق ماليّ منفصل، وُقّع أيضا في بروكسل، ينص على تقديم البعثة الدعم إلى القوة المشتركة في إطار الترتيب التقني. والتزمت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل باعتماد إطار امتثال صارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. غير أنها أعربت عن قلقها بشأن استدامة التمويل وإمكانية التنبؤ به في الأجل الطويل وأعادت تأكيد طلبها إلى مجلس الأمن توفير ولاية للقوة المشتركة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٢ - وفي الفترة من منتصف كانون الثاني/يناير إلى أواخره، قادت القوة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل عملية بانيالي في وسط مالي. واستهدفت هذه العملية خلية إرهابية على طول الحدود بين بوركينا فاسو ومالي وأدت بحسب التقارير إلى تحييد عدد من العناصر الإرهابية.

٣٣ - وظلت البعثة مشاركا فاعلا في لجنة التعاون في مالي، وهي مؤتمر دوري يعقده قادة كل من القوات المسلحة المالية والقوة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية بارخان وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب من أجل معالجة مسائل التنسيق العملياتي بين هذه الجهات وتبادل المعلومات الاستخباراتية في إطار ولاية كل منها ومواءمة خططها.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

٣٤ - تدهورت الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتكثف شن الهجمات على البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية. ويبدو أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين واصلت تحسين قدرتها العملياتية وتوسيع نطاق منطقة عملياتها، لا سيما في منطقتي موبتي وسيغو. ولوحظ حدوث زيادة في فتك الهجمات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وفي الواقع، في حين ظل عدد الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مستقرا نسبيا، مع تسجيل ١٣٩ حادثا في عام ٢٠١٦ و ١٣٠ حادثا في عام ٢٠١٧، ازداد عدد الضحايا بشكل كبير، من ٧٠ قتيلا و ١٨٤ جريحا في عام ٢٠١٦ إلى ١٤١ قتيلا و ٣٠٩ جرحى في عام ٢٠١٧.

ألف - الهجمات غير النمطية والهجمات الأخرى

٣٥ - لا تزال الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي تشكّل مصدر قلق بالغ. وقد تعرضت منطقتا موبتي وسيغو، مع منطقة كوليكورو، إلى نفس عدد الهجمات التي شنت في المناطق الشمالية الخمس مجتمعة. ودفعت سلسلةٌ من الهجمات في مناطق سيغو وتمبكتو وميناكا نجم عنها سقوط عشرات القتلى بين ٢٥ و ٢٨ كانون الثاني/يناير بالرئيس إلى إعلان الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام. واستهدفت أولى هذه الهجمات معسكر القوات المسلحة المالية بالقرب من ديابالي في منطقة سيغو. وساهمت الهجمات التي شنت في منطقة نامبالا - ديابالي في انخفاض الروح المعنوية لدى قوات الدفاع والأمن، وخروج أُسر الجنود في مظاهرات احتجاجا على إعادة نشرهم في المعسكر وفرار ٣٦ دركيا من الخدمة في ١٧ كانون الثاني/

يناير واعتقالهم بعد ذلك. وتثير هذه التطورات الخطيرة التساؤلات عن قدرة الحكومة على حماية السكان وقواتها المسلحة في المنطقة. ولم تترجم الزيادة في القوات المالية في وسط مالي التي أعلنتها الحكومة في ١١ شباط/فبراير بعد إلى تحسن في الحالة الأمنية.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الجماعات الإرهابية ٦٣ هجوماً - ٣٧ هجوماً ضد قوات الدفاع والأمن المالية، و ٢٠ ضد البعثة، و ٥ ضد جماعة مسلحة موقعة و ٣ هجمات ضد عملية بارخان (استهدف بعض الهجمات أكثر من هدف واحد) - مقارنة بـ ٧١ هجوما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونُفّذ العدد الأكبر من الهجمات في منطقة موبتي (٢٤)، تلتها كيدال (١٦)، وغاو (٨)، وتمبكتو (٥)، وسيغو (٤)، وميناكا (٣)، وكوليكورو (٣). وكانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين نشيطة بشكل خاص في مناطق غاو وكيدال وميناكا، وأعلنت مسؤوليتها عن معظم الهجمات التي نفّذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وانخفض عدد الإصابات: قتل ٤ من أفراد حفظ السلام وأصيب ١٢ بجروح، وقتل متعاقد مع البعثة (لم يصب أي متعاقد آخر بجروح)، في حين قُتل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق ١١ من أفراد حفظ السلام وأصيب ٤٤ بجروح. ومن أفراد قوات عملية بارخان، قُتل فردان وأصيب أربعة بجروح في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، في حين أصيب ثلاثة أفراد بجروح في الفترة السابقة.

٣٧ - وتعرضت القوات المالية لأشد الهجمات وشهدت زيادة في عدد الضحايا: قُتل ٤٥ جنديا وأصيب ٨٠ جنديا بجروح، مقابل ٢٣ جنديا قتلوا و ٨ أصيبوا بجروح في الفترة السابقة. وتركزت الهجمات ضد قوات الأمن والدفاع المالية بشدة في منطقة موبتي (١٧ هجوما) تلتها غاو (٥)، ثم سيغو (٤)، وتمبكتو (٣)، وكوليكورو (٢)، وميناكا (٢). وغالبا ما انطوت الهجمات على إطلاق نيران من أسلحة صغيرة، ولكن أيضا على أجهزة متفجرة يدوية الصنع أو ألغام، أو مزيج من نيران الأسلحة الصغيرة والأجهزة المتفجرة (هجمات مركبة). وبالإضافة إلى ذلك، قُتل ٢٠ عضوا من الجماعات المسلحة الموقعة وأصيب ١٢ بجروح في هجمات إرهابية، في حين قتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق عضوان من الجماعات المسلحة الموقعة ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

٣٨ - وفي ١ شباط/فبراير، وقع رئيس أركان القوات المالية أمرا عسكريا يحظر فيه سير الدراجات النارية والشاحنات من نوع بيك آب في ١٢ مقاطعة تقع في مناطق موبتي وسيغو وتمبكتو. ويهدف التدبير إلى تحسين الأمن، وإلى كفالة حرية حركة الأشخاص والسلع في نهاية المطاف. وفي ٦ شباط/فبراير، أصدرت تنسيقية الحركات الأزوادية بيانا شجبت فيه هذا التدبير، بحجة أن الحظر يؤثر بشدة في سبل عيش السكان المحليين. وقام حاكم تمبكتو لاحقا في ٢١ شباط/فبراير باعتماد الأمر، الذي كان في البداية لا ينطبق إلا على مقاطعة نيافونكي في منطقة تمبكتو، ليشمل المدن الأخرى في المنطقة اعتبارا من ١ آذار/مارس.

٣٩ - وكانت الجماعتان الإرهابيتان الأكثر نشاطا خلال الفترة المشمولة بالتقرير هما تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على الحدود مع النيجر وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في وسط مالي وعلى الحدود مع موريتانيا وبوركينا فاسو. وظلت هذه الأخيرة نشطة على وسائل التواصل الاجتماعي وأعلنت مسؤوليتها عما لا يقل عن سبع هجمات شُنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ على البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية وشرطة بوركينا فاسو. وتزداد أيضا الشواغل بشأن التعاون بين الجماعتين. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أصدر تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى تهديدا أعلن فيه أنه سيعمل بالاشتراك مع تنظيم القاعدة للتصدي لنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

باء – حماية المدنيين

٤٠ – في وسط مالي، شهدت بيئة الحماية مزيداً من التدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد سهّل اتساع نطاق وجود الجماعات المتطرفة حملة التخويف وعمليات الاختطاف والاغتيالات المحددة الأهداف التي تقوم بها. وأذكت تلك الجماعات التوترات والعنف بين المجتمعات المحلية، ولا سيما بين قبيلتَي فولاني ودوغون، في حين أسفرت هجماتها على القوات الوطنية والدولية عن وقوع عدد غير مسبوق من الضحايا المدنيين.

٤١ – وقد قُتل ما يصل عدده إلى ٧١ مدنياً وأصيب ٢٢ بجروح في الهجمات المحددة الأهداف والنزاعات بين المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع أن الهجمات والنزاعات طالت جميع المقاطعات في منطقة موبتي، سجُل حوالي ثلث الإصابات في مقاطعة دوينتزا، حيث تسببت عملية قتل استهدفت معلّم قرآن من قبيلة دوغون في بلدية موندورو في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر في اندلاع سلسلة من أحداث العنف. ووقعت أشد الحوادث فتكاً في ١٥ كانون الثاني/يناير عندما قُتل ما يصل عدده إلى ١٢ فرداً من قبيلة دوغون، وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، عندما قُتل ثمانيةُ أفراد من قبيلة فولاني في أعمال انتقامية قادها أفراد من قبيلة دوغون. وبينما أوقفت قوات الأمن المالية عدداً من أفراد قبيلة فولاني في أعقاب عمليات الاغتيال التي طالت أفرادا من قبيلة دوغون، أفادت التقارير بأنها لم تحاول وقف ما تلا ذلك من إحراق لمنازل تعود لقبيلة فولاني.

٤٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، باشرت أفرقة المصالحة الإقليمية التي أنشأتها وزارة المصالحة الوطنية عملها. ويسّر الفريق المعني بموبتي عملية مصالحة محلية بدعم من منظمة غير حكومية دولية ولجنة محلية للمصالحة. ونظّم أيضا اجتماعات مشتركة بين المجتمعات المحلية في المناطق التي تضررت من جراء أعمال العنف الشديد التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على التوالي. وفي كانون الثاني/ يناير، أوفدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بعثتين إلى مقاطعة دجيني لتقييم الحالة وتهدئة التوترات والتواصل مع أصحاب المصلحة على الأرض بعد أن شنّت عناصر مسلحة متطرفة غارات متكررة.

٤٣ – وأسفرت خمسة حوادث بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في منطقة موبتي عن مقتل ٣٦ مدنياً وجرح ١٨ آخرين، بما في ذلك الحادث الذي وقع في ٢٥ كانون الثاني/يناير عندما ارتطمت مركبة مدنية بأحد هذه الأجهزة في مقاطعة دوينتزا، مما أسفر عن مقتل جميع ركابها وعددهم ٢٦ راكباً. ومن المرجح أن القوات المالية كانت الهدف في ثلاثة من هذه الحوادث، في حين كانت القوات التابعة للبعثة الهدف المحتمل للحادث الذي وقع في ٢٥ كانون الثاني/يناير، إذ كان من المتوقع أن تمر قافلتها بالطريق نفسه. وقبل ذلك بخمسة أيام، أبطلت قوة الرد السريع جهازاً متفجراً يدوي الصنع في المنطقة نفسها، وتعرّضت لكمين، وألقت القبض على ١٣ مهاجماً مشتبهاً فيهم وسلّمتهم إلى قوات الدفاع والأمن المالية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت ثلاث هجمات بالنيران المباشرة على القوات المالية عن إصابة خمسة مدنيين بجروح في مقاطعتَي موبتي ويُووَارو.

٤٤ – وفي منطقة تمبكتو، أُبلغ عن حالات أقدمت فيها عناصر متطرفة على تخويف المدنيين في مقاطعتَي نيافونكي وغوندام. وفي أعقاب توترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها على خلفية منازعات قديمة على الأراضي في بلديتَي ألافيا ولافيا، عملت البعثة عن كثب مع السلطات الوطنية والشركاء في

مجال العمل الإنساني، بطرق منها إيفاد بعثات مدنية مشتركة إلى جزيرة متنازع عليها (إيلوا) وإلى هوندو بونغو كوينا، التي نزح إليها سكان الجزيرة. واستمر ورود تقارير عن أعمال اللصوصية، ولا سيما على محور تمبكتو – دوينتزا. وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير، في إطار عملية فوراجي، سيّرت قوة البعثة دوريات لردع أعمال اللصوصية في المنطقة.

٤٥ – وفي منطقة ميناكا، أسهمت البعثة في إنشاء دوريات منسقة، تضم جميع الجماعات المسلحة الموقعة والمنشقة في المنطقة. وتؤدي الدوريات المنسقة دورا مهما في بناء الثقة بين الجماعات المسلحة وتؤدي إلى خفض العدد المبلغ عنه من حوادث اللصوصية باستخدام السلاح وغيرها من أشكال العنف التي تؤثر على المدنيين في المدينة. وفي جنوب ميناكا وعلى امتداد الحدود مع النيجر، أسفرت الغارات التي تشنها العناصر المسلحة والعمليات التي تنفّذها عملية بارخان عن تشريد المدنيين. وأعاقت القيود الشديدة المفروضة على الوصول إلى المنطقة كلاً من جهود تقدير الحالة وأعمال البعثة.

رابعا – حالة حقوق الإنسان

٤٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة ١٣٣ حالة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ما لا يقل عن ٤٨٣ ضحية، مقارنة بـ ١٧٠ حالة و ٣٢٦ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان من جملة هذه الحالات ١٨ حالة إعدام خارج نطاق القانون أو قتل تعسفي بأشكال أخرى، و ١٨ حالة اختطاف أو اختفاء قسري، و ٦ حالات تعذيب أو سوء معاملة، و ١٨ حالة احتجاز غير قانوني. وكانت قوات الدفاع والأمن المالية متورطة في ٣٣ انتهاكاً (٢٥ في المائة من جميع الحالات). وكانت الجماعات الموقعة (٥٥ حالة)، والجماعات غير الموقعة أو المنشقة (٦ حالات)، والجماعات المتطرفة العنيفة (٣٧ حالة) مسؤولة عمّا مجموعه ٩٨ حالة (٧٤ في المائة من جميع الحالات المبلغ عنها).

٤٧ – ووقع ما يقرب من ثلثَي الحالات في منطقتي موبتي وسيغو (٣٨ في المائة) وفي منطقة تمبكتو (٢٥ في المائة)، تلتها مقاطعة باماكو (١٦ في المائة) ومنطقة غاو (١٤ في المائة)؛ وشهدت المناطق الأخرى أقل من ٧ في المائة من الحالات المتبقية. وكان ممثلون مدنيون للدولة ووجهاء محليون متهمون بأنهم مقربون من قوات الدفاع والأمن المالية ضحايا ما لا يقل عن ثلاث عمليات قتل وثماني عمليات اختطاف على يد عناصر منتسبة إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وغيرها من الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

٤٨ – وظلت عمليات مكافحة الإرهاب تثير شواغل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان. ففي ٢١ شباط/فبراير، في سياق عملية دامبي، ألقت القوات المسلحة المالية القبض بصورة تعسفية على ما لا يقل عن ١٠ مدنيين في بلديتَي سوكولو وديورا بمنطقة سيغو، أُعدم ٧ منهم بإجراءات موجزة، ولا يزال ٣ منهم مفقودين. وفي بيان صادر في ٢٧ شباط/فبراير، اعترفت الحكومة بأن مدنيين قتلوا أثناء العملية، وتعهدت بفتح تحقيق واحترام معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقت السلطات المالية القبض على ١١٦ شخصاً على خلفية النزاع، اعتقل ٨٠ منهم بتهم تتصل بالإرهاب (جميعهم رجال بالغون). وفي ٢٨ شباط/فبراير، كان قد أُخلي سبيل ١٧ منهم. وتعرّض أكثر من نصف الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم بتهم تتصل بالإرهاب خلال الفترة

المشمولة بالتقرير إلى انتهاكات لحقوق الإنسان: كان ١٥ منهم ضحايا لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو الاختفاء القسري، و ١٤ ضحايا للتعذيب أو سوء المعاملة، و ١٥ ضحايا للاحتجاز التعسفي.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم ٦٩٦ شخصاً آخر بيانات إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ليصل مجموع الإفادات إلى ٧ ٥٨٨ إفادة منذ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير، أُنشئت رسمياً لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي. وستحقق اللجنة في ادعاءات سوء المعاملة والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وستقدّم تقريرها إلى مكتبي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٥٠ - وفي ١ شباط/فبراير، نشرت البعثة تقريراً عن حقوق الإنسان وعملية السلام. ومع أن التقرير يركز على الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فإنه يسجل أنماطاً من تجاوزات حقوق الإنسان لا تزال مستمرة حتى هذا اليوم، بما في ذلك العدد المرتفع من حالات التجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة. واستعانت البعثة بالتقرير لمناقشة مسألة حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب مع السلطات والحركات الموقعة.

٥١ - وفي ١٤ شباط/فبراير، نظّمت البعثة حلقة عمل في كيدال مع سبعة مسؤولي اتصال تابعين لتنسيقية الحركات الأزوادية معنيين بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من أجل إقرار الخطة التي وضعتها التنسيقية لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له. وتتضمن الخطة المعتمدة أنشطة محددة زمنياً من المقرر أن تنفّذها التنسيقية، بدعم من البعثة، تشمل رصد عملية التنفيذ والإبلاغ عنها.

٥٢ - وتحققت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ من ٤٨ انتهاكاً جسيماً ارتُكبت ضد الأطفال منذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر. فقد قُتل سبعة أطفال وشُوِّه طفل آخر في موبتي وغاو؛ وفُصل فتيان اثنان عن جماعة مسلحة لم يتسن تحديد هويتها وهما يخضعان لبرنامج لإعادة الإدماج في غاو؛ واختُطف ما لا يقل عن سبعة أطفال في حادثين؛ وكانت هناك حالتان من الهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات؛ وجرى التحقق أيضاً من ٢٩ حالة مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية. وتواصلت جهود الدعوة لإطلاق سراح ثلاثة أطفال محتجزين في مركز احتجاز تديره الحكومة في باماكو. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف فرقة العمل حالياً على التحقيق في ادعاءات تفيد بمقتل خمسة أطفال على يد عناصر مسلحة مجهولة الهوية في منطقة موبتي.

٥٣ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتفقت البعثة وتنسيقية الحركات الأزوادية على جدول زمني للأنشطة واستراتيجية تنفيذ لخطة العمل الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وواصلت البعثة أيضاً حوارها مع ائتلاف الجماعات المسلحة من أجل منع وإنهاء الانتهاكات.

خامسا - الحالة الإنسانية

٥٤ - ظلت الحالة الإنسانية تتردى بسبب انعدام الأمن في شمال ووسط مالي وبالوجود المحدود للدولة. وفي حين تسعى خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي أُطلقت في باماكو في ١٤ شباط/فبراير، إلى تقديم المساعدة المنقذة للحياة والحماية إلى ١،٥٦ مليون شخص، فإنه لم يرد حتى ١٠ آذار/مارس سوى ٤ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٢٦٣ مليون دولار. وخُصِّص المبلغ المتاح من

خلال الصـــندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ وقدره ٨ ملايين دولار للأنشطة المنقذة للحياة في قطاعات الأمن الغذائي والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٥٥ - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، تعرّضـت الجهات الفاعلة في المجال الإنسـاني إلى ٤١ حادثاً أمنياً، انطوى معظمها على اقتحام المجمعات وسـرقة مركبات، مقارنة بـ ٢٧ حالة في الفترة المشـمولة بالتقرير السابق. وفي ١ شباط/فبراير، قُتل عامل في مجال العمل الإنساني بالرصاص في غاو في ظروف لم تحدَّد بعد.

٥٦ - ومن الممكن أن يزداد تفاقم حالة الأغذية والتغذية المتردية أصـلاً بسـبب أزمة زراعية رعوية تلوح في الأفق. فقد أضر عدم هطول كميات كفاية من الأمطار في عام ٢٠١٧ بالأمن الغذائي للناس والماشية في مناطق غاو وكايس وموبتي وسـيغو وسـيكاسـو. وفي جميع أنحاء مالي، يُتوقَّع أن يعاني ٤,١ ملايين شـخص من انعدام الأمن الغذائي، ويُتوقَّع أن يحتاج ٠٠٠ ٨٠٠ منهم إلى مسـاعدة غذائية طارئة خلال موسم الجفاف لعام ٢٠١٨ (من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر).

٥٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كانت الحكومة قد سـجلت: ٧٠٠ ٤٧ مشـرد داخلي، و ٦٠٠ ٥٨٩ عائد من المشـردين داخليا واللاجئين، و ٥٥٤ طالب لجوء من بلدان مختلفة، مقارنة بـ ٦٠٠ ٤٠ مشرد داخلي، و ٤٣٨ ٥٧٧ عائداً و ٤٩٠ طالب لجوء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي حين تسـتضـيف مالي ٠٣٩ ١٧ لاجئاً من بلدان مختلفة، لا يزال هناك أكثر من ٨٠٠ ١٣١ لاجئ مالي في البلدان المجاورة.

٥٨ - وفي ١ شـباط/فبراير، أيّدت الحكومة إعلان المدارس الآمنة، معربةً بذلك عن دعمها لحماية التعليم. غير أن انعدام الأمن ظل يؤثر بصورة كبيرة على النظام التعليمي. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، كانت ٧١٥ مدرسـة مغلقة في مناطق كيدال وغاو وميناكا وتمبكتو وموبتي وسـيغو بسـبب انعدام الأمن، الذي شمل تهديدات وهجمات من الجماعات المتطرفة العنيفة. ونتيجة لذلك، حُرم ٥٠٠ ٢١٤ طفل من الحصول على التعليم.

٥٩ - ووفّرت الأمم المتحدة وشركاؤها الحصول على المياه المأمونة لـ ٨٠٠ ٢٢ شخص في منطقتَي غاو وتمبكتو وعالجا أكثر من ٩٥٠ ١٣ طفلاً كانوا يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وسُـجّل ما مجموعه ٣٤٣ حالة في نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسـاني، كان ٦٣ في المائة منها حالات عنف جنسي. وقد تلقى جميع الناجين تقريباً دعماً طبياً ونفسياً.

سادسا - التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي

٦٠ - انخفض معدل النمو الاقتصادي في مالي انخفاضا طفيفا من ٥,٨ في المائة إلى ٥,٣ في المائة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وذلك بسبب استمرار هشاشـة الحالة الأمنية والغموض السياسي، وحدوث انخفاض في الإنتاج الزراعي بسـبب قلة كمية الأمطار في عام ٢٠١٧. ولكن من المتوقع أن يبلغ متوسـط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٥ في المائة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مدفوعا بالدعم الثابت من الجهات المانحة والنمو في الاستثمارات العامة والإنتاج الزراعي.

٦١ - وفي إطار سـلسـلة من الإصـلاحات التي أجراها الاتحاد الاقتصـادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل زيادة الشـفافية والكفاءة والمسـاءلة، تحولت الحكومة في عام ٢٠١٨ إلى نظام ميزانية يركز على

النتائج. وفي ميزانية عام ٢٠١٨، تبلغ المنح المقدمة من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية ٢٢٩ مليون دولار، مقابل ٤٠٥ ملايين دولار في قانون الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٧. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، كانت الحكومة قد أنفقت ما يقرب من ٣ بلايين دولار من أصل مبلغ مجموعه ٤،٢٤ بلايين دولار جرى التعهد به في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أنشأ البرلمان صندوق التنمية المستدامة كي يوفر ضمانا للاستراتيجية المحددة لتنمية المناطق الشمالية.

٦٢ - ودعما لخطة الحكومة من أجل كفالة الأمن في وسط البلد، بدأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ عدة مشاريع لتعزيز التماسك الاجتماعي ودعم إعادة بسط سلطة الدولة، والانتعاش الاقتصادي وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بسبل من بينها المشاريع السريعة الأثر. وأدت التبرعات الجديدة إلى زيادة المبلغ في الصندوق الاستئماني للسلام والأمن في مالي من ٤٥،٦ مليون دولار إلى ٦٢،٥ مليون دولار في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويستخدم الصندوق الاستئماني للأنشطة الرئيسية دعما للسلام والأمن في مالي، بما في ذلك عمل المراقب المستقل.

٦٣ - وقدم صندوق بناء السلام تمويلا قدره ٣ ملايين دولار لمبادرة تهدف إلى تعزيز الأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي في منطقة ليبتاكو - غورما المتداخلة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حيث ينشط عدد كبير من العناصر الإرهابية. وعلاوة على ذلك، خُصص أكثر من ١٠ ملايين دولار لمشاريع صندوق بناء السلام التي تعزز المصالحة وتمكِّن النساء والشباب وتمنع نشوب النزاعات في منطقتي سيغو وموبتي.

٦٤ - وفيما يتصل بالحفاظ على التراث الثقافي، واصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التوعية بحماية التراث الثقافي وجهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية.

سابعا - الخطة الاستراتيجية على نطاق البعثة

٦٥ - زادت البعثة تركيزها على الأنشطة المتصلة بالمهام الأساسية المنوطة بها، بما في ذلك تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق وإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها وإلى قوات الدفاع والأمن المالية. وعكفت البعثة على تحديث خطتها الاستراتيجية لكي تعكس العناصر الرئيسية التي نشأت من المناقشات مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار الاستعراض الاستراتيجي الجاري، بما في ذلك الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للنزاع وسيناريوهات التطورات السياسية وغيرها من التطورات في مالي في فترة سنتين. ويرمي الاستعراض الاستراتيجي إلى إعادة تقييم مشاركة الأمم المتحدة في بيئة ما بعد الانتخابات في مالي على أساس الاتجاهات الراهنة في البيئة السياسية والأمنية والتشغيلية وفعالية البعثة في تنفيذ ولايتها الحالية. ويقصد من الاستعراض أن يُسترشد به في إعداد تقريري المقبل إلى مجلس الأمن وفي مداولات المجلس بشأن تجديد ولاية البعثة في حزيران/يونيه.

ثامنا - قدرات البعثة

ألف - العنصر العسكري

٦٦ - كان قوام القوة المأذون به البالغ ١٣ ٢٨٩ من الأفراد العسكريين يضم ٤٠ مراقبا عسكريا و ٤٢١ ضابطا من ضابط الأركان و ١٢ ٨٢٨ فردا من أفراد الوحدات. وحتى آذار/مارس، نُشر ١١ ٧٩٥ فردا، أو نسبة ٨٨،٨ في المائة من القوام المأذون به. وكانت النساء تمثل نسبة ٢،٦٤ في المائة من الأفراد العسكريين.

٦٧ - واستمر تنفيذ توصيات الاستعراض التقني الذي أجري في تموز/يوليه ٢٠١٧، مع إحراز تقدم في تدابير دمج المعسكرات، وتعيين موظفين مختصين بحماية القوة، والانتهاء من وضع الخطط الرامية إلى إنشاء قدرات دائمة في مجال العلاج الطبي في المنطقة الوسطى ضمن ميزانية السنة ٢٠١٨/٢٠١٩. واقترحت البعثة أيضا إنشاء أفرقة تدريب متنقلة من أجل تحسين أداء الوحدات.

٦٨ - ولا يزال النقص في ناقلات الأفراد المصفحة المملوكة للوحدات، بما في ذلك المركبات المحصنة ضد الألغام، أهم مظهر عجز فيما يتعلق بالمعدات. وقد حالت هذه الثغرة دون تنفيذ البعثة لعدد من مهامها التشغيلية تنفيذا كاملا، من قبيل تسيير الدوريات وتوفير وحدات الحراسة لقوافل اللوجستيات التابعة للأمم المتحدة. وقد تعرضت ثماني ناقلات أفراد لأضرار لا يمكن إصلاحها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويأخذ عدد ناقلات الجنود المتاحة بالتناقص باطراد بسبب القدرة المحدودة للبلدان المساهمة بقوات على صيانة المركبات أو الاستعاضة عن المركبات المدمرة. ولمواجهة هذه التحديات، أعيرت مركبتان محصنتان ضد الألغام مملوكتان للأمم المتحدة إلى كتيبة المشاة البنغلاديشية لتعزيز وضع الحماية لدى الوحدة أثناء العمليات، وتم توفير التدريب للبلدان المساهمة بقوات بشأن عملية المطالبات من أجل الاستعاضة عن الناقلات المدمرة.

٦٩ - وترى البعثة أن نشر المركبات وأصول الطيران المتبقية من قوة الرد السريع يمثل ضرورة تشغيلية فورية. وسيؤدي الإخفاق في معالجة العجز الحالي في طائرات الهليكوبتر المتوسطة للأغراض العامة في وسط البلد وغربه وشماله وشرقه (اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٨) إلى منع البعثة من التنفيذ الكامل لعمليات تديرها القوات لأسباب استخباراتية من أجل تحديد أماكن الجماعات الإرهابية التي تهدد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وتشتيتها ومن الإسهام بفعالية في تحقيق الاستقرار في وسط وشمال مالي.

٧٠ - وعُزّزت قدرات القوافل القتالية في أواخر عام ٢٠١٧، وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت القوافل حديثة الوصول في طريقها نحو تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة. ووصلت السرية الأولى وعناصر المقر من الكتيبة المصرية للقوافل في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعلى الرغم من التحديات الأولية المواجهة في تنفيذ قوافل ووحدات حراسة مستقلة، سيّرت القافلة الأولى في ٧ شباط/فبراير بعدد مخفض من المركبات. واكتمل نشر سرية القوافل التابعة لسري لانكا في ١٢ كانون الثاني/يناير، ووصلت إلى قدرتها التشغيلية الكاملة في ١٨ شباط/فبراير. ومع وجود سريتي قوافل قتالية جاهزتين للعمل، من المتوقع أن تكون البعثة قادرة على الاستغناء عن سريتي مشاة في غضون شهر واحد.

باء - عنصر الشرطة

٧١ - في ١٥ آذار/مارس، كان قد نشر ١ ٧٣٧ فردا، أو ٩٠،٥ في المائة من القوام المأذون به، منهم ٣٠٦ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (٨٨،٧ في المائة)، كان من بينهم ١٦،٥ في المائة من النساء، و ١ ٤٣١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (٩٠،٩ في المائة)، كان من بينهم ٤،٧ في المائة من النساء. وظلت شرطة البعثة بحاجة إلى ١٢ ناقلة أفراد مدرعة لصالح وحدات الشرطة المشكلة و ٦ مركبات مصفحة إضافية لصالح أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات. وتحتاج البعثة أيضا إلى أفراد شرطة مقدمين من الحكومات لديهم خبرات متخصصة في مجالات منها البحث الجنائي، والتحقيقات،

وقدرة الشـــرطة النهرية، وإصـــلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة الخطيرة، والاتجار غير المشروع، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع.

جيم – الموظفون المدنيون

٧٢ – في ١٢ آذار/مارس، كان قد نشـــر ٨١ في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بما في ذلك ٨٢ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨٣ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨١ في المائة من الموظفين الوطنيين. وكانت النســاء تشـغل نسـبة ٢٥ في المائة من الوظائف الدولية، و ٣٠ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ١٩ في المائة من الوظائف الوطنية.

٧٣ – وفي ٣ كانون الثاني/يناير، وضـعت البعثة الصـيغة النهائية لخطة عمل بشـأن تكافؤ الجنسـين بهدف تحسين الأداء في مجال استقدام واستبقاء النساء في البعثة، بسبل من بينها إنشاء نظام للتوجيه.

دال – تشييد المعسكرات وتأمين طرق الإمداد

٧٤ – في غاو، نُقل ١١٠ من الموظفين المدنيين ووحدة صـينية لحماية القوات تضـم ١٧٠ من الأفراد العسكريين من معسكر إليفاج إلى المعسكر الكبير، وفقا لتوصية من مجلس التحقيق في أعقاب شن ثلاث هجمات منفصلة على البعثة في مدينة غاو في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦.

٧٥ – وفي إطار تجميع أماكن عمل البعثة في باماكو، انتقل ٣١٤ فردا من قاعدة اللوجســتيات إلى قاعدة عمليات البعثة في أواخر كانون الأول/ديســمبر ٢٠١٧. ووفرت البعثة حوالي ٠٠٠ ٨١ دولار شهريا في تكاليف الإيجار نتيجة للانتقال.

٧٦ – واكتمل تأهيل مدرج غاو بنسبة ٣١ في المائة وهو على المسار الصحيح لإنجازه في الموعد المقرر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ونظرا لزيادة التهديدات الأمنية في ديابالي، منطقة ســيغو، تعكف البعثة على تحسين بناها التحتية الدفاعية لمعسكر البعثة.

هاء – البيئة

٧٧ – في إطار تنفيذ خطة العمل البيئي للبعثة، كفلت البعثة القيام على نحو ســليم بجمع ومعالجة النفايات الصلبة والنفايات الطبية البيولوجية في جميع مواقع الانتشار. واستمرت أيضا في بذل الجهود من أجل تحسين معالجة مياه الصرف الصحي، بسبل من بينها تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي في كيدال، وأجرت عمليات تفتيش في غاو، وباماكو، وكيدال، وأغيلهوك لرصد الأثر البيئي للبعثة.

تاسعا – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٨ – استجابة للتقرير الذي أصدره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الفريق (المتقاعد) دوس سانتوس كروز، الذي عيّنتُه لتولي قيادة عملية اســتعراض بشــأن تحســين أمن أفراد حفظ الســلام التابعين للأمم المتحدة، حددت البعثة تسعة تدابير تهدف إلى تحسين تدريب ومعدات قواتها ونقَلَت توجيهات واضحة بشأن الحاجة إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة على جميع المستويات. ومن الأمثلة على تلك التدابير ضمان أن تزود قوافل المرافقة بقدرات مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصــنع وأن تزود القوات بالتدريب قبل

النشـــر وداخل البعثات. وبالإضـــافة إلى ذلك، نشـــرت البعثة قدرات الإنذار المبكر في معســـكرات غاو وكيدال وتمبكتو وهي تعتزم أن تنشر هذه القدرات أيضا في معسكري موبتي وميناكا.

٧٩ - وبما أن الوضع الأمني لا يزال يشكل تحديا كبيرا لجميع موظفي الأمم المتحدة المشاركين في تنفيذ البرامج، واصـلت البعثة تعديل خططها الدفاعية لتناسـب مسـتوى التهديد المرتفع، بسـبل من بينها تعزيز محيطات المعسـكرات، وبناء المخابئ ومراكز المراقبة وجدران الحماية من عصـف الانفجارات. وأنجز إنشـاء الملاذات الآمنة والمخابئ في معسـكر غاو، في حين لا يزال تشـييد هيكل الحماية العلوية لوحدات الإقامة للمعسـكرات في غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتيسـاليت جاريا. وشـرعت البعثة في تشـييد مراكز لعمليات الدفاع عن القواعد من أجل تنسـيق إجراءات الدفاع المتكامل بين العناصـر المختلفة المسـؤولة عن حماية المعسـكرات، وهي بصـدد تركيب نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة في جميع معسـكرات البعثة. وبالإضـافة إلى ذلك، قدمت البعثة تدريبا على التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة يدوية الصـنع إلى ٨٣ من قادة القوافل اللوجستية.

٨٠ - وعززت إجراءات الإجلاء الطبي من خلال تفويض السـلطة إلى القطاعات من أجل تفعيل رحلات الإجلاء الطبي الجوية للعمليات التكتيكية والقتالية المخطط لها سابقا. ولكن ظلت أفرقة الإجلاء الطبي الجوي من الدول الأعضـاء مطلوبة لميناكا وتيسـاليت، اللتين تدعمهما أفرقة من مواقع أخرى. واسـتمر إحراز تقدم في التحسـينات في البنى التحتية للمطارات من أجل تعزيز قدرات الإجلاء الطبي الليلية، وذلك في غاو وتمبكتو وكيدال وتيساليت.

٨١ - وأنشـأت البعثة شبكة اتصـالات آمنة لدعم قدرات البعثة المتعلقة بالاستخبارات في ثلاثة مواقع مع توسـع مقرر في مقرين إضـافيين من مقار القطاعات. وثمة طائرات مسـيَّرة من دون طيار قادرة على الطيران على ارتفاع متوسـط لمسـافات طويلة تعمل في تمبكتو، وهي توفر المعلومات والقدرة التحليلية. واستكمالا لنظام مراقبة المعسكرات في كيدال، نشرت طائرة مسيرة تكتيكية من دون طيار لتوفير المراقبة الموسعة خارج محيط المعسكرات، بما يكمل نظام المراقبة بالدوائر التلفزيونية المغلقة الذي يجري إنشاؤه حاليا في أماكن عمل الأمم المتحدة الرئيسية. والبنى التحتية للمعلومات والاستخبارات لدى البعثة مصممة لزيادة الوعي بالأخطار التي تهدد المدنيين والكشـف المبكر عنها وضـمان حماية معسـكرات البعثة والأفراد المرتبطين بها.

عاشرا - السلوك والانضباط

٨٢ - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، أُبلغ عن ادعاء واحد بحدوث انتهاك جنسـي. وأحالت البعثة المسألة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق فيها. واتُخذت إجراءات إدارية بانتظار صدور نتائج التحقيق. ولا يزال ادعاءان وردا في عام ٢٠١٧ بانتظار التحقيق فيهما من جانب البلد المعني المسـاهم بقوات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وواصـلت البعثة مكافحة الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين من خلال تدابير الإنفاذ، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، والتدريب، وأنشطة التوعية لتعريف الأفراد والسكان المحليين بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

حادي عشر – الملاحظات

٨٣ – قبل أشهر من إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تموز/يوليه، لا أزال أشعر بالقلق الشديد إزاء بطء تنفيذ الجدول الزمني الذي اعتمدته لجنة متابعة الاتفاق في ١٦ كانون الثاني/يناير، وتدهور الحالة الأمنية القائمة وما لذلك من أثر ضار على الانتخابات، وكذلك على البيئة التشغيلية للبعثة. وعلى الرغم من أهمية الانتخابات المقرر إجراؤها حتى الآن، يجب أن تبقي الأطراف مسؤولياتها نصب أعينها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق.

٨٤ – وأتاح قيام الرئيس كيتا بتعيين سوميفيو بوبيف مايغا رئيسا للوزراء في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر فرصة لتنشيط عملية السلام. وأشير إلى اتخاذ رئيس الوزراء زمام المبادرة باعتماد خريطة طريق لتفعيل الجدول الزمني المعتمد في ١٦ كانون الثاني/يناير. وستواصل الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثة، والمجتمع الدولي دعم الأطراف في تنفيذ الأحكام الرئيسية المعلقة من الاتفاق. وسيكون إحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية في الاتفاق، ومنها تحقيق اللامركزية وإصلاح قطاع الأمن والإيواء المؤقت، وكذلك عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أمرا بالغ الأهمية للمضي قدما في عملية السلام. ويجب تعزيز المكاسب القصيرة الأجل في هذه المجالات لدعم الأهداف الأوسع نطاقا المتمثلة في المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة وإقامة مجتمع قادر على الصمود وشامل للجميع لتمهيد السبيل لإحلال السلام الدائم في مالي. وأدعو إلى إشراك النساء والشباب في جميع الآليات التي تدعم تنفيذ الاتفاق، وكذلك في السلطات المؤقتة.

٨٥ – وتظل إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها أولوية لتحقيق الحماية الفعالة للمدنيين وجني ثمار السلام التي طال انتظارها في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وأرحب بالتعيينات الأخيرة لمسؤولين حكوميين، ولا سيما تعيين محافظين ونواب محافظين في المناطق الشمالية والوسطى. وأحض الحكومة على أن تمد المسؤولين المعينين حديثا بالموارد المناسبة لضمان فعالية وسرعة التحاقهم بمراكز عملهم واستقرارهم فيها. وتُشجع الحكومة أيضا على ملء الوظائف الشاغرة المتبقية في الإدارة الإقليمية، بسبل منها النظر في عدد أكبر من النساء وفي مرشحين من شتى المناطق. وستواصل البعثة دعم التحاق مسؤولي الدولة بمراكز عملهم وبسط سلطتها، بوسائل تشمل المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأناشد الشركاء التقنيين والماليين لمالي أن يدعموا هذه العملية.

٨٦ – وأدعو الحكومة والأحزاب السياسية في المعارضة والجماعات المسلحة الموقعة على كفالة إجراء انتخابات سلمية في جميع أنحاء مالي، بما في ذلك في الشمال. وسيساهم تعاون الحكومة مع الجماعات المسلحة الموقِّعة والجهود الرامية إلى تعزيز الحوار مع الأحزاب السياسية للأغلبية والمعارضة في تحقيق هذا الهدف.

٨٧ – وستواصل الأمم المتحدة دعم تدابير المصالحة والعدالة المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قمت بتعيين الأعضاء الثلاثة لهذه اللجنة، التي أنشئت بناء على طلب الأطراف، وأنا أتطلع إلى تقريرها.

٨٨ - ويمثل تولّي مركز كارتر مهمة المراقب المستقل وقيامه بإنشاء مكتب تمثيلي له في مالي تطورين هامين. وآمل في أن يساعد التقرير الأول المنتظَر للمراقب في تنشيط عملية السلام وتأكيد مسؤوليات الأطراف.

٨٩ - ولا تزال الحالة الأمنية، لا سيما أفعال الإرهاب المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء، وما لها من أثر ضار على سبل كسب العيش وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ البرامج الإنمائية، تشكل مصدرا للقلق البالغ. ولا يزال تردي الحالة الأمنية في مالي يهدد الاستقرار الإقليمي في منطقة الساحل. وثمة حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى محاربة التهديدات غير النمطية، وخاصة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع أو الألغام، التي تتسبب في مقتل أعداد متزايدة من المدنيين. وأدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو في ٢٦ كانون الثاني/يناير، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٦ شخصا، كان منهم نساء وأطفال. وأدعو الحكومة إلى البحث عن مرتكبي هذه الأفعال وتقديمهم إلى العدالة وأعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا المكلومة وكذلك حكومات وشعوب البلدان المعنية. وأحيط علما بزيارة فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، وسينظر المجلس في تقرير الفريق في الوقت المناسب.

٩٠ - ويساورني بالغ القلق أيضا إزاء الحالة في المناطق الوسطى، حيث يتواصل وقوع هجمات وانتهاكات لحقوق الإنسان. ويتسم وجود قوات الدفاع والأمن المالية في وسط مالي بأهميته الأساسية لحماية السكان، وكذلك تعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، أرحب بزيارة رئيس الوزراء إلى موبتي في ١١ شباط/فبراير وجميع المبادرات المتخذة حتى الآن من أجل تحسين تنسيق الأنشطة والمبادرات دعما للاستراتيجية المتعددة الأبعاد والمتكاملة التي وضعتها الحكومة لوسط مالي. وستواصل منظومة الأمم المتحدة في مالي والجهات المانحة دعم هذه الاستراتيجية، في حين تواصل البعثة جهودها الرامية إلى تحقيق النشر الكامل لقوة الرد السريع السنغالية.

٩١ - ولا أزال ملتزما بدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مواصلة الإسهام في تفعيل القوة بالكامل. وأثني على الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم إلى القوة في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، الذي عُقِد في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير، وأدعوها إلى دفع الأموال المتعهد بها فورا. وأرحب بإبرام الاتفاق التقني الذي طلبه مجلس الأمن في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وأتطلع إلى تقديم معلومات مستكملة عن دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تقريري الذي سيصدر في أيار/مايو.

٩٢ - وأرحب بتزايد امتلاك زمام المبادرات المتعلقة بالأمن والتنمية التي اتخذتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولئن كنت أسلِّم بأهمية القيام بعمليات عسكرية ضد الشبكات الإرهابية والمجرمين المنظمين، بمن فيهم تجار المخدرات ومهرِّبو الأشخاص، فإن الحالة في منطقة الساحل تستدعي اتباع نهج متعدد الأبعاد يشمل توفير فرص عمل للشباب وضمان المحاسبة على الجرائم الخطيرة، من قبيل الأفعال الإرهابية، التي تزعزع استقرار عملية السلام.

٩٣ - ولا يزال أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة يُستهدفون بهجمات متزايدة التعقيد والقدرة على الفتك. وفي هذا السياق، أشير إلى أهمية التوصيات الشاملة المقدمة في التقرير المتعلق بتحسين أمن أفراد

حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة بهدف الحد من الوفيات والإصابات. وقد وضعت الأمانة العامة خطة عمل، وهي تقف على أهبة الاستعداد لدعم البعثة، بوسائل منها توفير المزيد من المعدات والتدريب قبل النشر. ويسرني أن أشير إلى أن البعثة شرعت في تنفيذ التوصيات، بما في ذلك التوصيات الواردة في استعراضها التقني العسكري. وأحث الدول الأعضاء على دعم تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير أيضا.

٩٤ - وأشجع الحكومة بقوة على تكثيف جهودها من أجل توسيع نطاق تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في شمال ووسط مالي والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وأثني على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تعمل في بيئة صعبة للغاية لمساعدة المحتاجين في مالي. وأحث جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى من هم إلى المحتاجين، وحماية العاملين في مجال العمل الإنساني وغيرهم من المدنيين، ولا سيما الأطفال. وأحث أيضا الشركاء الدوليين على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ لتجنب زيادة تدهور الحالة.

٩٥ - ولا تزال الثغرات في قدرات البعثة تؤثر في عملياتها وكذلك في سلامة أفرادها وأمنهم. وبالنظر إلى تزايد التهديدات غير النمطية في بيئة العمليات، أدعو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى أن تمدّ الوحدات التابعة لها بالقدر المناسب من التدريب السابق للنشر والمعدات، بما فيها المركبات المحصنة ضد الألغام، للتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها من أجل حماية المدنيين، وكذلك للحد من المحاذير المتعلقة بعملها وتمركزها، من أجل تعزيز التكامل والحماية المتبادلة. وأدعو الدول الأعضاء إلى أن تواصل دعم أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، بسبل منها تقديم الدعم الثنائي إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة.

٩٦ - وقبل تجديد ولاية البعثة، أتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الجاري للبعثة، الذي سيساعد على إعادة تحديد الاستراتيجيات اللازمة للتصدي للتحديات المتعددة المبينة في هذا التقرير.

٩٧ - وأخيرا، أود أن أشيد برجال ونساء البعثة، بقيادة الممثل الخاص محمد صالح النظيف. وستؤتي الجهود الدؤوبة التي يبذلها الموظفون لدعم عملية السلام في ظل ظروف بالغة الصعوبة ثمارها. وأود أن أعرب عن امتناني لفريق الوساطة الدولي، بما في ذلك الجزائر بوصفها الوسيط الرئيسي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين على تقديمهم الدعم المستمر في سبيل استعادة السلام والاستقرار في مالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨

	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
البلد	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
أرمينيا	١		١									
النمسا	٢		٢									
بنغلاديش	١ ٣٨١	١٤	١ ٣٩٥				٢٧٩		٢٧٩	٢٧٩		٢٧٩
بلجيكا	١٨	١	١٩									
بنن	٢٥٨	٢	٢٦٠	٢١	٢	٢٣	١٤٠		١٤٠	١٦١	٢	١٦٣
بوتان	٤		٤									
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوركينا فاسو	١ ٦٥٥	٦٨	١ ٧٢٣	٢٢	٦	٢٨	١٣٣	٦	١٣٩	١٥٥	١٢	١٦٧
بوروندي		١	١									
كمبوديا	٢٧٧	٢٥	٣٠٢									
الكاميرون	٢	١	٣	١٣	٤	١٧				١٣	٤	١٧
تشاد	١ ٤٤٦	٢	١ ٤٤٨	١٤	٥	١٩				١٤	٥	١٩
الصين	٣٨٩	١٤	٤٠٣									
كوت ديفوار	١٥٤	٤	١٥٨	١٣	٤	١٧				١٣	٤	١٧
التشيك	٣	١	٤									
الدانمرك	١		١									
مصر	٣٣٧		٣٣٧	٣		٣	١٣٩		١٣٩	١٤٢		١٤٢
السلفادور	٩٣	١١	١٠٤									
إستونيا	٩		٩									
إثيوبيا	١		١									
فنلندا	٥		٥	٥	١	٦				٥	١	٦
فرنسا	٢٥		٢٥	٦	١	٧				٦	١	٧
غامبيا	٤		٤									
ألمانيا	٥٤٤	١٥	٥٥٩	٩	٢	١١				٩	٢	١١
غانا	١٦٤		١٦٤									
غواتيمالا	٢		٢									
غينيا	٨٥٢	١١	٨٦٣	١٣	١٢	٢٥				١٣	١٢	٢٥
هنغاريا				١		١				١		١

	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
البلد	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
إندونيسيا	٩		٩									
إيطاليا	١	١	٢									
الأردن	٩		٩	٩		٩				٩		٩
كينيا	٨	٣	١١									
لاتفيا	٣		٣									
ليبريا	٧٣	٧	٨٠									
ليتوانيا	٥		٥									
مدغشقر				١		١				١		١
موريتانيا	٦		٦									
نيبال	١٤٧	٤	١٥١									
هولندا	١٩٧	١٤	٢١١	٤	٢	٦				٤	٢	٦
النيجر	٨٥٥	٨	٨٦٣	١٨	١١	٢٩				١٨	١١	٢٩
نيجيريا	٧٠	١٦	٨٦	٢	٥	٧	١٢٥	١٤	١٣٩	١٢٧	١٩	١٤٦
النرويج	١٤	١	١٥									
باكستان	٢		٢									
البرتغال	٢		٢	١		١				١		١
رومانيا	١		١	٦		٦				٦		٦
السنغال	١ ٠٤٢	١٤	١ ٠٥٦	٢٨		٢٨	٢٨٦	٢٩	٣١٥	٣١٤	٢٩	٣٤٣
سيراليون	٨	٢	١٠									
إسبانيا	١		١	٢		٢				٢		٢
سري لانكا	٢٠٧		٢٠٧									
السويد	٢٥٧	٣١	٢٨٨	٢		٢				٢		٢
سويسرا	٤		٤	٣		٣				٣		٣
توغو	٩٠٠	٣٩	٩٣٩	١٣		١٣	٢٦٢	١٨	٢٨٠	٢٧٥	١٨	٢٩٣
تونس				٣٦	٢	٣٨				٣٦	٢	٣٨
تركيا				١		١				١		١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢		٢									
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣	٤	٢٧									
اليمن	٢		٢	٣		٣				٣		٣
المجموع	**١١ ٤٧٧**	**٣١٤**	**١١ ٧٩١**	**٢٤٩**	**٥٧**	**٣٠٦**	**١٣٦٤**	**٦٧**	**١ ٤٣١**	**١ ٦١٣**	**١٢٤**	**١ ٧٣٧**

المرفق الثاني

الخريطة

